الطبعة الثانية

عقيدة الشيعة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم
الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي

٢٧

المقدّمة في علم الأصول

نجيب الدِّين، أبي طالب محمّد بن مدك الأسترآبادي
من أعلام القرن الثامن الهجري

۞ هذه رسالة مختصرة ومختزلة تضمّ ـ كسائر الرسائل الاعتقاديّة ـ ما يتعلّق بالتوحيد والنبوّة والإمامة مع أدلّة صحيحة لكنّها بسيطة وقريبة إلى أفهام عامّة النّاس، ولا نعرف عن حياة مصنّفها شيئاً سوى ما جاء في آخر الرسالة من قول الناسخ: (تمّت المقدّمة في علم الأصول، من تأليف الإمام الأفضل الأكمل، نجيب الدِّين، شمس الإسلام، أبي طالب محمّد بن مدك الأسترآبادي رضي الله عنه في أواسط سنة سبع وسبعين وسبعمائة)، حيث يستفاد من النعوت والصفات التي وصف الكاتب بها،أنّ المؤلّف كان من الأعلام البارزين، وإماماً من أئمّة المسلمين، لكن لم أقف على ترجمته في المصادر المتاحة بأيدينا. والنسخة المعتمد عليها في هذا التحقيق هي النسخة اليتيمة المحفوظة في المكتبة المركزيّة بجامعة طهران ضمن مجموعة برقم ٢١٤٤ (راجع فهرست المكتبة: ج٩ / ص٨٠) وهي بخطّ تاج الدِّين حسين بن صاعد، وقد فرغ من كتابتها (ليلة الاثنين، خامس عشر شهر شوّال سنة ٩٨٦هـ). وقد قمتُ بتحقيقها وطبعها أوّلاً في محرم سنة ١٤١٥هـ في مجموعة (ميراث إسلامي إيران) الدفتر الثاني، ص١٥١ ـ ١٥٧.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمدُ للهِ حقّ حَمده، والصَّلاة على خير خَلْقِه محمّدٍ وآله.

إعلم أنّ معرفة الله تعالى واجبةٌ، لأنّ العاقل إذا عَرفه كان أقربَ إلى الطاعة، وأبعدَ من المعصية، وقد ثبتَ أنّه تعالى:

لا يُعرَفُ ضرورةً[1] لوجود الخلائق من العقلاء فيه.

ولا بالمشاهدة، لأنّه غير جسم.

ولا بالحيّز، لأنّه لا يوجبُ العِلم إذا لم يكن غير مشاهدٍ وما يجري بمجراه.

ولا بالتقليد، لأنّه قبولُ قول الغير من غير حجّةٍ.

ولا بالتعليم، لعدم الطريق إلى صدق المعلِّم.

فلم يبق إلّا أن يُعرَف بالنظر، الذي هو الفكر في الدليل، الذي هو العالَم وما فيه.

وإنّما يدلُّ العالَم عليه تعالى:

بأن تَنظِرُ فيه، فتَجده متغيّراً حالاً بعد حال، والمتغيّر لابدَّ له من مغيِّرٍ كالكتابة والنساخة.

وبأن تنظر في نَفسِك، فتراها منتقلةً من نطفةٍ، إلى عَلَقةٍ، إلى عَظْمٍ، إلى لَحمٍ، إلى حياةٍ، إلى قدرةٍ وعلم، فتعلم أنّك لا تفعلُ ذلك بك، ولا مِثْلك من الأب والابن، لعجز الكلّ عن بعض ذلك.

فإذاً لابدَّ من صانع يَفعلُ ذلك لمنفعتك، وهو الله تعالى.

وتَعلَمَ أنّه قادرٌ، لصحّة وقوع هذه الأشياء منه.

---

١. يقصد المصنّف أنّ معرفته تعالى ليست بديهية ولا وجدانية ولا حسّية ولا خبرية، بل هي بالنظر والاستدلال، وأنّ على العاقل أن يستدلّ بالدليل حتّى يثبت وجوده تعالى.

وعالمٌ لوقوعها منه على وجه الإحكام.

وأنّه حيٌّ، موجود، لكونه قادراً عالماً.

وأنّه قديمٌ، وإلّا أدّى إلى ما لا نهاية من الـمُحْدِثين.

وأنّه سميعٌ بصيرٌ أبداً.

وأنّه مُدْرِكٌ، سامعٌ، مُبْصِرٌ الآن، لأنـّه حيٌّ لا آفة بـه، لأنّ الآفـة هـي زيـادة الحاسّة، أو نقصان فيها، وكلاهما يَصحّان على الجسم.

وهو تعالى ليس بجسمٍ، لأنـّه لو كان جسماً لما صحَّ منه فعلُ الجسم كالواحد منّا. ولا بعرضٍ لاستحالة فعل الجسم من العَرَض.

وتعلم أنّه قادرٌ للذّات، عالمٌ للذّات، موجودٌ للذّات، يعني لا يحتاج في كونه قادراً، عالماً، حَيّاً، إلى قدرةٍ، وعلمٍ وحياةٍ. بل لو لم يكن في الوجود غَيرُهُ تعالى، كان قادراً عالماً، لأنـّه لو كان قادراً بقدرةٍ، عالماً بعلمٍ، حَيّاً بحياةٍ، لكان محتاجاً إلى جميع ذلك. والمحتاجُ لا يكون إلهاً.

وتعلم أنّه تعالى مُريدٌ لأنـّه أمرك، والحكيمُ لا يأمر إلّا بما يريده. وأنّه كـارهٌ لأنـّه نهاك، والحكيمُ لا ينهَ إلّا عمّا يَكرَه.

وأنّه لا يُرى الآن، لحصول المُدْرَك، وإرتفاع الموانع.

وأنّه واحدٌ، لعدم الطريق إلى إثبات صانعٍ آخر مَعَه.

وأنّه غنيٌّ، لأنّ الحاجةَ لا يجوزُ إلّا على من يجوزُ عليه المنافع والمضّار. وهما إنّما يَصحّان على الجِسم، وهو تعالى ليس بجسمٍ.

وأنّه لا يفعلُ القَبيح، لأنـّه عالمٌ بقبحه، وغنّيٌ عنه، ومن كان بهذه الصِّفة، لا يفعلُ القبيح، لأنـّه يكون منقوصاً عند العقلاء.

ثمّ تعلم أنّ كلّ ما يفعله الله حِكْمَةٌ وصوابٌ، وإن كان ظاهره المفسدة. وأنَّ كلّ ما في الدُّنيا من الطّاعات، فهو فعلُ الواحد منّا، بدليل أنّه مأمورٌ به وممدوحٌ عليه.

وأنَّ كلّ ما في الدّنيا من المعاصي، فهو فعلُ الواحد منّا، بدليل أنّه منهيٌّ عنه مذمومٌ ومعاقبٌ عليه.

وأنَّ المؤمنَ يستحقُّ بإيمانه وطاعته الثَّواب الدائم باجماع المسلمين، ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً**﴾.

وأنّ الكافرَ يستحِقّ بكُفره وبمعصيته العِقاب الدائم لإجماع المسلمين، ولقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ**﴾.

وأمّا الفاسق المؤمن فيستحقُّ بفِسْقه ومعصيته العقاب المُنقطع، لأنّه لا دليلَ على دوامه، ولا يجوز أن يبطل عقاب فِسقه ثواب إيمانه، لأنّه لا تضادَّ بينهما. ثمَّ لا يخلو من أمرين:

إمّا أن يتوبَ عن فِسقه، فيتوبُ الله عليه بالإجماع، ولقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾.

وإمّا أن يَخرُجَ من دار الدُّنيا بلا توبةٍ، فلا يخلو حاله من أمرين:

إمّا أن يغفر الله تعالى عنه، لأنّ العفوَ مِن العُصاة حَسَنٌ، لأنّ صاحب العفو هو الله تعالى، إليه قبضه واستيفاؤه، فَيَحسُنَ منه عفوه كالدِّين، ولقوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾.

ولقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً**﴾.

وإمّا أن يَشفَع النّبيُّ ﷺ لقوله: «إدَّخَرْتُ شَفاعتي لأهلِ الكَبَائِر مِنْ أُمَّتي».

وإمّا أن يُعاقبه الله تعالى على فسقه بقدر ما يستحقّه، ثمَّ يُخرجه من النّار، لقول النبيّ ﷺ: «يخرجون من النّار بعدما يصيرون حَممةً وفَحْمَة».

أعاذنا الله من سطوته، ورزقنا من رَحمته.

ثمّ تعلم أنّ النّبيّ ﷺ بعثه الله بالنّبوة، وجعل القرآنِ تصديقاً لدعواه، بدليل أنَّ محمّداً تحدّى العرب بمعارضة القرآن، وقيل أنتم لم تعارضوه، حتّى قال: ﴿**قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾، ولولا أنّه جَعَل الله ذلك تصديقاً لدعواه لعارضوه.

ثمَّ تعلَم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه الصَّلاة والسَّلام وصيّه وخليفته من بعده، بدليل قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كنتُ مولاه فَعَليٌّ مولاه، اللَّهُمَّ والِ من والاه، وعادِ مَنْ عاداه، واخذُل مَنْ خَذَله، وانصُر من نَصَره».

فإذا كان النبيُّ ﷺ أولى بنا مِن أنفسنا من حيث أنّه مُفترَضُ الطاعة، وهذا هو المقصود.

ثمّ تعلَم أنّ الحَسَن والحُسين عليهما السلام إمامان بنصّ أميرالمؤمنين عليه السلام، وبقول النّبيّ ﷺ: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا وأبوهما خيرٌ منها».

ثمَّ تعلَمُ إمامة تسعةٍ من وَلد الحُسين، وهم:

عليٌّ بن الحسين، ومحمدٌّ بن علي، وجَعفرُ بن محمّدٍ، وموسى بن جَعفر، وعليٌّ ابن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن علي، والخَلَف الحُجّة. بدليل مارواهُ سلمانٍ رضي الله عنه، قال:

«دخلتُ على رسول الله ﷺ، فقال: يا سلمان، هذا ولدي الحسين إمام أخو إمامٍ، أبو أئمّةٍ تسعة، تاسعهم قائمهم».

***

تمّت المقدّمة في علم الأصول، من تأليف الإمام، الأفضل، الهُمام، الأكمل، نجيب الدِّين، شمس الإسلام، أبي طالب، محمّد بن مَدك الأسترآبادي رضي الله عنه في أواسط جمادى الأولى سنة سبعٍ وسبعين وسبعمائة حامداً لله، ومصلياً على رسوله ومسلِّماً. ووقع كتابته في ليلة الاثنين خامس عشر شهر شوال سنة ٩٨٦ هـ